تعهد في مؤتمر صحافي بأن يكشف الحقائق للشعب بشأن بعض التطورات النيابية الأخيرة

الغانم : شكوى المويزري كانت ضد السلطات الكويتية ورد الاتحاد البرلماني خير دليل

الغانم يعرض ردود رئيس الاتحاد البرلماني الدولي

المويزري استمع لحديث رئيس مجلس الأمة

■ اتهامي بتحريف القرآن باطل وأدعوه إن كان ذلك صحيحاً أن يشتكي علي

■ نتمنى من الله أن يفك عوق جميع من في السجن وكفاكم بيعاً وشراءً بهذه القضية

الخلاف في الرأي لا يفسد لود القضية

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أن شكوى النائب شعيب المويزري، التي قدمها إلى الاتحاد البرلماني الدولي، وفق رد الاتحاد نفسه، كانت "ضد السلطات الكويتية والقضاة والنيابة ورئيس مجلس الأمة".

وقال الغانم، في مؤتمر صحفي عقده أمس: "نتمنى من الله أن يفك عوق جميع من في السجن، وكفاكم بيعاً وشراء بهذه القضية"، داعياً إلى تركيز الجهود للعمل من أجل مصلحة الكويت.

أضاف أن "النائب المويزري ومنذ بداية دور الانعقاد الحالي والسابق، امتهن الهجوم على الرئيس لذا يجب التوضيح"، مشيراً إلى أن المويزري عرض رسالة من رئيس البرلمان الدولي، على أن الشكوى ليست ضد الدولة والرئيس، وأقول له سألبت عكس ذلك"، وشدد على أن المويزري لم يعرض مضمون الشكوى الى الآن، ولا يستطيع نشرها ما يثير علامات استفهام.

وذكر انه طلب عرض رسالة واحدة وهي السجناء، معتبرا انه "يتاجر بهذه القضية"، وقال: أنا أعرض اليوم إثباتات وردودا من رئيس الاتحاد البرلمان الدولي.

وأوضح أن الشكوى شملت السلطات بالكويت، مبينا أن الاتحاد البرلماني رفض هذه الشكوى، ومؤكداً أن مضمون الشكوى وفق كتاب الأمين العام للاتحاد البرلمان الدولي، هي ضد السلطات الكويتية والقضاة والنيابة العامة ورئيس مجلس الأمة.

وقال الرئيس الغانم: لا أريد إحراج الزميل المويزري، لافتا الى أن "الأخ شعيب موجود معنا وادعوه للتحلي بالشجاعه وأن ينشر ما لديه"، مشيرا إلى أن الشكوى لدى المويزري ولا يريد نشرها، وأنا لا أود أن أضعه في موقف محرج لكن اضطررنا لذلك.

وتابع: اتهمني شعيب بتحريف القرآن، وأدعوه إن كان ذلك صحيحا أن يشتكي علي، فهذا أولى حتى من شكوى الاتحاد الدولي، موضحا أن الاتحاد البرلماني الدولي أعطى رئيس مجلس الأمة مهلة 15 يوما للرد على الشكوى.

المويزري متحدثا

■ المويزري لم يعرض مضمون الشكوى إلى الآن ولا يستطيع نشرها

■ هناك فرق بين الاستشهاد والاقتباس وأنا من كان يعدل لشعيب الآيات القرآنية

وجه الاتهامات وتلفظ بألفاظ تناقلتها حسابات مشبوهة، وانا شخصيا أتمنى ان لايكون في هذا الموقف.

أضاف: "شكوى الاتحاد الدولي قد تضر، ولكنها لا تفيد" .من جهته قال النائب شعيب المويزري إنه سيخاطب الاتحاد البرلماني الدولي رسميا، لمعرفة كيف تم إصدار كتابين متناقضين حول "شكوى سجن النواب". .أضاف: انا اشتكيت على رئيس مجلس الامة بصفته هو بشخصه.

■ المويزي: سأخاطب الاتحاد الدولي رسمياً لمعرفة كيف تم إصدار كتابين متناقضين حول شكوى «سجن النواب»

■ أنا أشتكيت على رئيس مجلس الأمة بصفته وليس بشخصه

أقرت تعديلات قانوني الشركات وخفض سن التقاعد المبكر

«المالية»: تقاعد الرجل على 30 عامًا والمرأة 25

■ صالح عاشور: التقاعد المبكر سيساهم في تحريك طوابير الانتظار الوظيفي

■ مساواة تامة بين الموظفات بغض النظر عن الحالة الاجتماعية لها

اجتماع اللجنة البرلمانية

■ القانون أعطى الحق لمن يريد التقاعد قبل خدمة 30 سنة على أن يتم خصم 5 % على كل سنة

واقفت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية خلال اجتماعها أمس على إضافة عدة تعديلات على قانونين من ضمن القوانين المدرجة على جدول أعمالها وهما قانونا الشركات وخفض سن التقاعد المبكر.

وقال مقرر اللجنة النائب صالح عاشور في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن اللجنة اعتمدت التعديلات على قانون التأمينات فيما يخص قانون خفض سن التقاعد وقانون الشركات تمهيدًا لإقرارهما في الجلسة المقبلة.

وأضاف أن هناك ثلاثة تعديلات على قانون الشركات الصادر في سنة ٢٠١٦، لافتًا إلى أن التعديل الأول بشأن الدعوة إلى جمعية عامة للشركاء وفي السابق كانت الدعوة تتم لمن يملكون ربع رأس المال وتم تخفيضها إلى من يملك ١٠% من رأس المال.

وأوضح عاشور أن التعديل الثاني بشأن توزيع الأرباح في السابق كان القانون لم يحدد مدة توزيع الأرباح وأصبح هناك تعديلان بأن توزع الأرباح بفترة لا تجاوز شهرًا من تاريخ انعقاد الجمعية العمومية.

وبين أن التعديل الأخر يكمن في أن بعض الشركات كان بها مديرون وتم تحديد مهام كل مدير منهم، وفي حالة وجود أكثر من مدير للشركة تقوم الجمعية العمومية بتحديد صلاحيات ومسؤوليات كل مدير من المديرين.

وكشف عن أن التعديل الثالث بشأن انعقاد الجمعية العمومية بناء على مجلس الإدارة حيث تم التعديل بأن يكون الانعقاد خلال ٢١ يومًا من تقديم الطلب بدلًا من ١٥ يومًا.

وقال عاشور إن مجمل التعديلات على قانون التقاعد المبكر بلغت ٣ تعديلات أساسية، مشيرًا إلى أن التعديل الأول يقضي باستحقاق الرجل التقاعد إذا بلغت مدة خدمته ٣٠ سنة بدون شرط السن وبالنسبة للمرأة من تخدم ٢٥ سنة يحق لها التقاعد بدون شرط السن.

وأوضح عاشور أن شرط السن في السابق كان ٥٥ عامًا للرجل و٥٠ عامًا للمرأة وقد تم إلغاؤه.

وأضاف أن التعديل الثاني يقضي بمساواة المرأة بالمرأة بغض النظر عن الحالة الاجتماعية لها سواء كانت متزوجة أو مطلقة أو لديها أبناء ام لا، ومساواة وضعها بالرجل الذي لا ينظر لوضعه الاجتماعي عند التقاعد سواء كان متزوجًا أم اعزب ام غير ذلك.

وتابع عاشور أن القانون أعطى الحق لمن يريد التقاعد المبكر قبل خدمة ٣٠ سنة بحد اقصى ٥ سنوات على أن يتم خصم ٥ % على كل سنة مؤكدًا أن هذه المادة تستفيد منها المرأة أكثر لأنه في القانون الحالي يتم خصم ٧% من التي ترغب في التقاعد المبكر.

وأكد عاشور انه تمت الموافقة على هذا التعديل وستتم إحالته إلى مجلس الأمة لاتخاذ القرار المناسب في الجلسة القادمة.

وقال عاشور إنه بموجب هذا التعديل تمت إضافة نص يقضي بعدم السماح للحكومة بإحالة الموظفين إلى التقاعد الاجباري القسري ممن خدم 25 إلى 30 عامًا.

وبين أن القانون عمل على المساواة بين المرأة والمرأة سواء من لديها أولاد أو لا والمتزوجة وغير المتزوجة والمرأة غير المتزوجة من حيث إمكانية التقاعد المبكر وكذلك نسبة الاستقطاع.

ولفت إلى أن المرأة ستكون أكثر استفادة من هذا القانون حيث سيتيح لها هذا التعديل التقاعد المبكر مع خصم 5 % عن كل سنة قبل فترة الخدمة الكاملة بواقع خمس سنوات عوضا عن خصم 7 %.

وأوضح عاشور أن الحكومة متحفظة على ما ذهبت إليه اللجنة من تعديلات والحكومة تريد إضافة ٢% على الموظفين الحاليين طوال مدة خدمتهم بحيث يتم تحميل ٣٥٠ ألف موظف حاليًا هذه الإضافة، ولكن اللجنة رفضت هذا التعديل الحكومي.

من جهته وجه النائب علي الدقباسي الشكر إلى أعضاء اللجنة المالية على الانتهاء من إعداد التقرير النهائي بشأن خفض سن التقاعد مباركا لأبناء الشعب الكويتي بعد أن أصبح التقرير جاهزًا للتصويت في المجلس.

وأوضح أن هذا التعديل يعد إنجازًا كبيرًا يسجل لمجلس الأمة وأنه يشرف بأنه كان صاحب هذا المقترح الذي يشمل مقترحات عديدة بحيث يسمح للموظف بالتقاعد بعد ٢٥ سنة أو ٢٦ أو ٢٧ أو ٢٨ أو ٢٩ سنة بدفع كلفة محددة.

وأكد الدقباسي أن هذا التعديل سيوفر فرصًا كثيرة للشباب لأنه في كل سنة سيكون هناك ما لا يقل عن ٨ آلاف حالة تقاعد.

وقال "هذا التعديل سوف ينهي معاناة البصمة للموظفين الذين قضوا أكثر من ٢٥ سنة في العمل، متمنيًا التصويت على هذا التعديل وإقراره لتلبية احتياجات المواطن.

وأضاف أن هذا التعديل سيكون حلًا غير تقليدي وغير مسبوق وهو عمل تشريعي يوفر فرصًا وظيفية، متمنيًا إقراره الأسبوع المقبل.

ولفت الدقباسي إلى أن الاختلاف في الرأي الحكومي والنيابي ضئيل جدًا وهناك توافق بنسبة ٩٥ % بعدما وافقت الحكومة على إلغاء شرط السن.

وأكد أنه بالتعاون مع الزملاء يكون النواب قادرين على تمرير هذا التعديل وهذا القانون سيكون علامة فارقة فيما يخص انهاء مشكلة البطالة.

وتمنى الدقباسي إقرار التعديل كما جاء في اللجنة وأن تتحمل الحكومة كامل الكلفة.

وأشار إلى أنه تم تجاوز معظم التباين وباقي موضوع نسبة ٢% التي يدفعها الموظف المؤمن، مضيفًا "بكل الأحوال نريد أن يقر هذا القانون بالصورة التي نطمح لها وبالتوافق بين السلطتين".

وزاد الدقباسي حتى الـ ٢٪ الحكومة سوف تتحمل ١٪ منها، وهذا القانون ليس للحكومة سلطة لإجبار الموظف على التقاعد وهو قانون اختياري سيساهم في تحريك طوابير الانتظار للوظيفة.